

تقرير خاص حول اوضاع المسيحيين (الكلدو اشوريين السريان والارمن) في العراق

واصلت منظماتنا (منظمة حمورابي لحقوق الانسان) عمليات الرصد وتوثيق الانتهاكات واجراء الاحصائيات التي دأبت عليها منذ نشأتها صيف عام ٢٠٠٣ في نينوى وتأسيسها الرسمي في نيسان ٢٠٠٥ في بغداد ، فقد تصدت للانتهاكات التي يتعرض لها ابناء العراق بكل مكوناتهم وتلاوينهم الاجتماعية والقومية والدينية والسياسية المختلفة ، وقد أولت أيضا وبشكل خاص اهتماما بأوضاع المسيحيين العراقيين من الكلدو اشوريين السريان والارمن ، خاصة بعد توسع دائرة العنف ضدهم نتيجة انفلات الوضع الامني في أغلب مناطق العراق خلال السنوات الخمس المنصرمة ، فقد أصدرت المنظمة تقريرا خاصا في حزيران ٢٠٠٧ اعطى إحاطة واضحة عن اوضاعهم ومعاناتهم ، واليوم ومن خلال مواكبتنا ورصدنا للاحداث والاطلاع المتلاحقة في العراق ، نقوم باصدار هذا التقرير الذي يحيط وبشكل موضوعي عن الحجم الحقيقي للمأساة التي تعيشها الاقليات في العراق وخاصة المسيحيون منهم في ظل الاوضاع الامنية غير المستقرة والضعف في مستوى الحماية التي يتوجب ان تتمتع بها القوميات الصغيرة والاقليات الدينية والاثنية وفق الدستور العراقي الذي ينص على ان تكفل الدولة حماية مواطنيها وتضمن حرياتهم الدينية ومعتقداتهم الفكرية والسياسية ، في تقريرنا هذا سعينا الى الاسهام في كشف التجاوزات والفضائح التي ترتكب بحق الانسان في العراق ، من خلال تضمينه احصائيات استغرق إعدادها أكثر من عام ، ارتكزت الى البحث الميداني وعلى المعاينات والوقائع والتحقيقات المباشرة وغير المباشرة مع الضحايا أو ذويهم ورسائلهم والطلبات التي وجهت الى المنظمة والداعية الى المساعدة والدعم . وفي الوقت الذي تقدر منظماتنا ان اكثر من خمسين الف مسيحي عراقي قد تعرض الى الاعتداء المباشر ، وأكثر من ضعف هذا العدد واجه العنف بشكل غير مباشر ، حيث شملت الاعتداءات المباشرة أعمال القتل المتعمد على الهوية والاختطاف والتعذيب والتهديد والتهجير والسلب والنهب للممتلكات وضرب المصالح وتفجيرها وحالات الاغتصاب بينما شكلت ممارسات الترويع والتخويف جانبا من العنف غير المباشر ، وتقدر المنظمة بان خسائر المسيحيين المادية تجاوزت نصف مليار دولار، شملت ما تعرضت اليه المعامل ، المصانع ، المحلات ، الاسواق والمصالح المملوكة للمسيحيين لأعمال تفجير وسلب ونهب ، هذا بالإضافة الى المبالغ المالية الكبيرة التي دفعت بشكل فدية لتحرير المدنيين الابرياء . ومن ابرز الاحداث التي تابعتها المنظمة بقلق بالغ حملات القتل والتهجير التي طالت المسيحيين في الموصل خلال شهري ايلول وتشرين الاول الماضيين ٢٠٠٨ ، والتي راح ضحيتها ستة عشر شخصا من المدنيين الابرياء ، قتل اغلبهم على الهوية كما وثقت وحدات الاغاثة الخاصة بالمنظمة والتي عملت في سهل نينوى خلال تلك الاحداث ، اسما أكثر من ١٤٠٠ عائلة تم تهجيرها من الموصل في ايشع عملية تهجير وقتل على الهوية شهدتها المحافظة ، حيث فجرت ثلاث منازل في حي السكر شرق المدينة وتفجير محلات واسواق اصحابها من المسيحيين في مناطق مختلفة من الموصل وتفجير كنيسة غرب المدينة في تلك الاحداث... وقد اجرت المنظمة تحقيقات مباشرة وغير مباشرة مع العديد من ضحايا تلك الاحداث كشفت عن تورط وتقصير تتحملة بعض الاجهزة والقطعات الامنية والعسكرية المتواجدة هناك والتي

على ما يبدو خضعت للتقاطعات والتجاذبات السياسية التي تشهدها المحافظة ، وتبين عن حصول اختراقات في تلك الاجهزة ، انطوت في الجوهر على ابعاد وأجندات سياسية لقوى متنفذة في المحافظة ، الامر الذي جعل المسيحيين ضحايا صراع ليس لهم مصلحة فيه . ومما عزز استنتاجات منظمنا هذه ، ما رصدته منظمنا من عودة غير المسبوقة للمهجرين بعد أقل من أربعة اسابيع من الاحداث ، خاصة بعد قرار الحكومة بتغيير الاجهزة الامنية والعسكرية في المناطق التي حصل فيها العنف، حيث عاد اكثر من ٥٠% من المهجرين في تلك الاحداث ، لا بل عادت كافة العوائل التي كانت مقيمة في الديرية والكنائس والمخازن الكبيرة للمعامل والشركات، وفي هياكل البيوت التي لا تزال تحت الانشاء، الى ديارهم وبيوتهم في مركز الموصل، مع بقاء نسبة غير قليلة من المهجرين ، والتي تقيم في القصبات المسيحية الامنة في سهل نينوى ، لا تعترزم العودة لعدم اطمئنانها الى إجراءات الحكومة التي تخشى ان تكون تدابيرها أنية ولا تحقق الامن الدائم والاستقرار الراسخ ، ومما يعزز مخاوفها محاولة الاغتيال الاخيرة للقسيس شامل صادق شامي رئيس الطائفة الانجيلية المشيخية في الموصل ، والتي نجا منها بأعجوبة بعد اصابته بعدة عيارات نارية ، والتي وقعت بتاريخ ٣٠ / ١١ / ٢٠٠٨ . وازاء هذه الكارثة الانسانية الجماعية دأبت المنظمة الى المطالبة وبشكل رسمي من الحكومة العراقية ومجلس الرئاسة والبرلمان العراقي ، والجهات الرسمية الاخرى بضرورة كشف نتائج تحقيقات أحداث الموصل تجاه المسيحيين الى الرأي العام العراقي .

وفي منطقة سهل نينوى حيث الغالبية المسيحية من السريان الكلدان الاشوريين ، تابعت منظمنا أوضاع المسيحيين بقلق بالغ ، بالرغم من الاستقرار النسبي للوضع الامني فيها ، اذ يتعرض المسيحيون الى ضغط وقمع لحريات الرأي ومصادرة الارادة الحرة تحت تأثير النفوذ الكردي في المنطقة ، فقد رصدت منظمنا حالات اعتداءات وضرب لمواطنين مسيحيين مدنيين بسبب ارائهم في المقرات الحزبية الكردية ، حيث تم اعتقال صحفي يمتلك صحيفة الكترونية في قضاء تليكف لأرائه الحرة ، واقتيد الى التحقيق في محافظة دهوك لعدة أيام ، افرج عنه بعد تعهد خطي منه يقضي بالكف عن الكتابة او الانتقاد لبعض الممارسات التي ترتكب في المنطقة ، وتم ايضا استدعاء عدد اخر من المواطنين الى المقرات الحزبية وجرى ضربهم وتهديدهم ، كما لاحظت منظمنا تصاعد اعداد المهاجرين بين اوساط المسيحيين وخاصة من اصحاب الكفاءات والشباب، فقد قدرت المنظمة معدل الهجرة خلال ٢٠٠٨ بثلاثين شخصا يوميا . ومما لا يقبل الشك فان احداث الموصل ونتائجها انعكست سلبا على عملية عودة المهجرين الى مناطقهم ، سواء اللاجئين الى دول الجوار أو المهجرين داخل البلاد فخلال الاشهر الاخيرة من عام ٢٠٠٨ ، وبالرغم من التحسن الامني النسبي في مناطق عديدة من العراق ، وتحديد العاصمة بغداد ، ان المنظمة لم تسجل حالات عودة واسعة ، اذ شهدت عودة عدد قليل من العوائل المسيحية التي هجرت من الدورة والتي بلغ عددها اكثر من اربعة آلاف عائلة غادرتها خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ ، في الوقت الذي لم ترتق نسبة العودة الى ٥% من مجموع المهجرين .

وبالعودة الى احصائيات وبيانات المنظمة ، فانها تكشف بشكل جلي قوائم بأسماء الضحايا من القتلى المدنيين والذين بلغ عددهم (٧٠٦) شخصا ممن لقوا حتفهم اثناء ممارستهم حياتهم اليومية العادية خلال السنوات الخمس الماضية وكذلك تتضمن تفاصيل عنهم وتواريخ واماكن استشهادهم اضافة الى الجهات

- التي استهدفتهم وان الملحق (أ) والمخطط رقم (١) المرفقين يوضحان بشكل لابس فيه بأن مسؤولية
دماء هؤلاء الضحايا قد توزعت على الجهات التالية :
- ٥١٨ شخصا قتل على ايدي مسلحين مجهولين
١٢٠ شخصا لقوا حتفهم اثناء تواجدهم في اماكن حدثت فيها انفجارات نفذها مجهولون
٣٠ شخصا قتل بنيران القوات الامريكية او المتعددة الجنسيات .
- ٢١ شخصا قتل نتيجة تبادل اطلاق النار بين القوات الامريكية ومسلحين او بقصف عشوائي
١٢ شخصا قتل اثناء العمليات العسكرية الامريكية قبل ٢٠٠٣/٤/٩
٥ شخصا قتل على ايدي قوات الحرس الوطني .

كما تبين الاحصائية من خلال المخطط رقم (٢) تباين نسب تصاعد العنف بالنسبة الى السنوات فقد
بلغت أعلى نسبة للقتلى المسيحيين في عام ٢٠٠٤ فقد بلغت نسبتهم ٣٠% من العدد الاجمالي للقتلى
المسيحيين من الذين رصدتهم المنظمة ، فيما وصلت النسبة الى ٢٢% في عام ٢٠٠٧ بينما كانت
١٢% عام ٢٠٠٣ ، ١٤% في ٢٠٠٥ ، ١١% عام ٢٠٠٦ ، وقد كانت في هذا العام ٢٠٠٨ اقل نسبة
سجلتها منظمنا منذ ٢٠٠٣ ، حيث بلغت ١٠% ، وتوضح الاحصائية ايضا ان ٥٤% من الضحايا
لقوا حتفهم في بغداد ، والتي كان يعيش فيها اكثر من نصف مليون مسيحي قبل ٢٠٠٣/٤/٩ ، وان
٢٧% من القتلى ، قضاوا في محافظة نينوى (تشكل ثاني اكبر تجمع مسيحي بعد بغداد) والتي كانت
تضم ٢٥٠ الف مسيحي ، مئة الف منهم يعيش في مركز المحافظة والباقي الذي يقدر ب ١٥٠ الف
شخص في منطقة سهل نينوى ، كما بلغت نسبة الضحايا ٣% في كل من كركوك والبصرة وصلاح
الدين والانبار و ١% في ديالى و ٦% توزعت على المحافظات الاخرى. (لاحظ المخطط رقم ٣) ...
ويشير المخطط رقم ٤ ان ٩٤% من الضحايا تتراوح اعمارهم بين ١٨-٦٠ سنة فيما تشكل نسبة
الاطفال ٤% والشيوخ ٢% ، بينما يظهر المخطط رقم (٥) ان نسبة الضحايا من الكفاءات والتي
تشمل أطباء ومهندسين واساتذة جامعات وصيادلة وباحثين وغيرهم بلغت ١٦% بينما كانت نسبة
النساء ١٣% ، ورجال الدين ٢% .

كما رصدت المنظمة ايضا (١٧٠) حالة اختطاف واختفاء طالت مدنيين ورجال دين ، قسم منهم تم
تحريرهم مقابل مبالغ فدية مالية والبعض قتل بالرغم دفعه لها ، وان عدد المختطفين المسجلين لدى
منظمنا قد لا يشكل سوى ١٠% من مجموع حالات الاختطاف التي تعرض لها المسيحيون خلال
الاعوام الخمسة ، حيث لم تستطع المنظمة توثيق جميع حالات الاختطاف وكذلك حالات التهديد لكثرتها
من ناحية ولتخوف الضحايا من إعلام المنظمة أو الافصاح عما تعرضوا اليه تجنباً لمزيد من العنف
ضدهم أو عوائلهم...

كما تظهر احصائيات المنظمة في ٢٠٠٨ عن انخفاض مستوى العنف تجاه المسيحيين في بغداد الى حد
كبير قياسا بعام ٢٠٠٧ والذي كان قد انطوى عن انتهاكات خطيرة ، اشار اليها تقريرنا السابق حيث
شملت ممارسات الاكراه الديني وتهديدات بالقتل والتهجير والتي كانت سببا للنزوح بأعداد كبيرة الى
اماكن اكثر امانا من بغداد أو الى المحافظات الاخرى وقسما منها ترك البلاد الى الخارج... كما وثقت

منظمتنا الحملات الارهابية المختلفة ضد الكنائس والاديرة المسيحية في العراق حيث يظهر ملحق (ع) تفاصيل الهجمات على أكثر من (٤٢) كنيسة ودير تعرض الى اعتداءات مختلفة من قبل مسلحين أو هجمات بسيارات مفخخة أو عن طريق عبوات ناسفة ، كما يشمل التقرير على ملاحق أخرى تتضمن انتهاكات مختلفة تتضمن حالات القتل والاختطاف التي طالت رجال الدين المسيحي ، اذ تبين مقتل اثني عشر رجل دين مسيحي واختطاف أكثر من خمسة عشر آخرين ، افرج عنهم مقابل فدية مالية ، وتعرض عدد آخر لمحاولات اغتيال نجوا منها بأعجوبة ، وكذلك تتضمن الملاحق الاشارة الى حالات اغتصاب تعرضت لها نساء مسيحيات من قبل ميليشيات مسلحة منفلة وتحتفظ المنظمة ايضا بشهادات حية موثقة بالصور والافلام وأقراص ليزيرية وأشرطة صوت لعمليات تهديد وقتل وتعذيب جسدي ونفسي لمواطنين ورجال دين ، هذا بالاضافة الى بعض وثائق ونصوص رسائل تهديدية موجهة اليهم .

ضمن متابعات المنظمة ومراقبتها لوضع المسيحيين في عموم مناطق العراق الاخرى . فقد لاحظت تحسنا نسبيا لأوضاعهم في البصرة بعد العمليات العسكرية التي قامت بها الحكومة العراقية هناك في (٢٠٠٨) والتي سميت بصولة الفرسان ، فلم تسجل المنظمة حالات قتل للمسيحيين في الفترة المذكورة، وقد انخفضت ايضا حالات تقييد الحريات الفردية وخاصة مايتعلق بحرية النساء بعد ان كان يفرض على المسيحيات الحجاب ونمط من اللبس لايتناسب مع تقاليدهم وثقافتهم ، فقد بدأت الحياة في هذه المدينة التي تعتبر احدى أكبر ثلاث مدن عراقية الى جانب بغداد والموصل من حيث عدد السكان ، اذ بدأت الحياة تعود تدريجيا الى حالتها الطبيعية التي كانت قبل انتشار الميليشيات المسلحة المنفلة فيها . ومع ذلك يبقى هاجس الخوف مسيطرًا على المسيحيين في المدينة، وحالة الترقب وعدم الاطمئنان لاتزال موجودة ،مما انعكس ذلك على عملية العودة ، حيث لم تسجل المنظمة عودة العوائل المسيحية التي غادرتها في عام ٢٠٠٤ ، ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٦ ، الى مناطقها ، وهو مؤشر واضح لحالة عدم الاطمئنان ، فيما ازداد حجم المرتادين الى الكنائس وممارسة الشعائر والطقوس المسيحية في المدينة .

اما على الصعيد السياسي العام واجه المسيحيون في عام ٢٠٠٨ عملية تهيمش وتقليل في مستوى حضورهم السياسي والاداري ، من خلال تقليل حصة تمثيلهم في مجالس المحافظات وفق القانون الخاص بانتخاب تلك المجالس ، فقد تم وضع كوتا خاصة بهم لاتتناسب وحجمهم العددي والنوعي ، الامر الذي اعترضه المسيحيون بعد ان اجريت تغييرات على المادة ٥٠ من قانون انتخاب مجالس المحافظات والتي كانت قد حددت نسبة تمثيل معقولة للمسيحيين ، لكن في النهاية تم انقاص تلك النسبة في عملية شد وجذب بين المكونات السياسية الكبيرة حيث قلصت من سبعة مقاعد الى ثلاثة هكذا وقع المسيحيون فيها ضحية لعب سياسية بين تلك المكونات بغية الحصول على اكبر المكتسبات على حساب الاقليات . كما لم تتح للمسيحيين فرصة تتناسب امكانياتهم وكفاءاتهم بل وعددهم في عملية التعيينات التي خضعت للمحاصصة بين الكتل السياسية الكبيرة وانطوت على اعتبارات قومية وطائفية، فكانت الاقليات على العموم والمسيحيين بوجه الخصوص اكبر ضحايا هذه العملية.

اما في اقليم كردستان العراق ، فعلى الرغم مما شهده الاقليم من إعادة اعمار لعدد لا بأس به من القرى الاشورية الكلدانية التي كانت قد دمرت اثناء عملية الانفال وما قبلها الا انه لاتزال اعداد من القرى وارااضي كبيرة متجاوز عليها من قبل رموز عشائرية وشخصيات ذات نفوذ في المجتمع الكردي، وان السلطات الرسمية وحكومة الاقليم لم تبد ردود فعل ازاء هذا التجاوز او تسعى لمعالجته ووضع الحلول

له، على الرغم من الالتماسات الكثيرة للمتضررين المسيحيين بهذا الشأن ، فقد تابعت منظمنا ملفات لعدد من القرى تعاني من مشكلة التجاوزات عليها وبهدف مساعدتهم في وضع الحلول والمعالجة عبر وسائل رسمية في اقليم كردستان عبر الحكومة والبرلمان ، خاصة بعد ان تلقت شكاوى من المواطنين بانتهاك حقوقهم في الارض والتجاوز على مزارعهم وحقولهم ، لكن تلك المساعي تواجه معوقات ولم تتوصل منظمنا الى تجاوب ايجابي من السلطات في حكومة اقليم كردستان لحين اعداد هذا التقرير. ومن جانب آخر يواجه المسيحيون في الاقليم نوعا من التمييز يغلب عليه طابع سياسي خاصة في مسألة التعيينات التي في الغالب تكون افضليتها للمنتمين للحزبين الكرديين الكبارين أو لمؤيديهما ، ويلعب الفساد الاداري والمالي السائد في الاقليم دورا في هذه العملية ، والشيء نفسه يتكرر بالنسبة لعوائل الشهداء بما فيهم شهداء الانفال من المسيحيين الذين يصل عددهم المئات ، فقد وردت منظمنا شكاوى لعدد من عوائل الشهداء في تلك العمليات ، زعموا بأنهم لم يتقاضوا المستحقات المقررة للشهداء ويواجهون معوقات في ترويح معاملاتهم تحت حجج وذرائع غير موضوعية . ومن ناحية أخرى وعلى الرغم من ان المنظمة لم تسجل حالات تمييزية في القرارات والقوانين الصادرة من حكومة اقليم كردستان ، الا ان ممارسات التمييز تجري بشكل ضمني عن طريق توجيهات سرية حزبية وهناك ضغوطات مستترة باساليب واغطية عديدة ومختلفة ذات صفة احترافية عالية ، يصعب للمراقب تشخيصها من بعيد او للوهلة الاولى الا بعد الاستماع والغوص والتحقيق مع ضحايا هذه الممارسات ، واحيانا يخشى الضحايا من الافصاح عن ممارسات يتعرضون اليها تتراوح بين الترغيب والترهيب ، ويظهر ذلك جليا من خلال مطالبتهم منظمنا بعدم نشر اسمائهم وشكواهم لئلا يواجهون مشاكل مضاعفة.

المقترحات والتوصيات لحث الحكومة على التصرف بشكل عاجل :

تري منظمنا على ضوء تقريرها، ان من واجبها الانساني تقديم عددا من المقترحات والتوصيات التي من شأنها تحسين حالة حقوق الانسان في العراق على العموم ، وأوضاع حقوق الاقليات الدينية والقومية العراقية على وجه الخصوص .

- تدعو منظمنا الحكومة العراقية الاتحادية وحكومة اقليم كردستان العراق بذل كل ما في وسعها للقيام بتوفير الامن للمسيحيين وبقية الاقليات الدينية والقومية من منطلق مسؤولياتها الدستورية.
- تطالب منظمنا الحكومة العراقية بالعمل على اتخاذ تدابير جديّة لضمان بقاء المسيحيين ، وغيرهم من المكونات الدينية والقومية الصغيرة ، والعمل على تقليل او ايقاف هجرتهم من داخل العراق من خلال دعم مقومات وجودهم عن طريق تحسين اوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والاهتمام بمسألة مشاركتهم في مؤسسات الدولة تحقيقا لمبدأ المواطنة والشراكة والمساواة . تطالب منظمنا الحكومة العراقية بضرورة اعلان نتائج التحقيقات عن الاعتداءات التي طالت مسيحيي الموصل في ايلول واکتوبر الماضيين الى الرأي العام ، والعمل على تقديم القائمين بها أو الذين ورائها الى العدالة .

- تدعو المنظمة الحكومة الاتحادية العراقية وحكومة اقليم كردستان الى مواصلة التنسيق بينهما للتصميم والعمل على ازالة كل جيوب المجموعات المسلحة غير الرسمية وانهاء وضع الميليشيات.
- تطالب منظمنا الحكومة العراقية بتشكيل لجنة عالية المستوى او مفوضية للعمل والتخطيط لعودة اللاجئين والمهجرين العراقيين الى مناطقهم وخاصة الاقليات منهم ، كالمسيحيين والايديين والشبك .
- تدعو المنظمة الحكومة العراقية الاتحادية الى بناء جيش وطني يكون ولائه للوطن اكثر من اي ولاء آخر، مذهبي ، قومي أو سياسي ، وتجنب بناء تشكيلات ووحدات عسكرية مذهبية او قومية خارج الاطار الوطني المشجع للتهميش .
- تطالب منظمنا الحكومة بتسهيل انخراط ابناء الاقليات في المؤسسات الامنية والجيش والشرطة ، وضرورة ان يكون القائمين على المؤسسات الامنية العراقية في مناطق الاقليات من ابناءها .
- تطالب المنظمة الحكومة بتشكيل مجلس او هيئة وزارية منضوية تحت لوائها عدد من الوزارات تكون مهمتها الاساسية ايلاء الاهتمام بالوضع الاقتصادي والتنموي والتطويري للأقليات في مناطقهم .
- اتخاذ الحكومة خطوات عملية بالتنسيق مع UNHCR وقوات التحالف من أجل عودة اللاجئين المهجرين العراقيين الى مناطقهم ، وبضمنهم الاقليات الدينية العراقية من خلال ضمان أمنهم وايقاف الاعتداءات في مناطقهم.
- تطالب الحكومة الى تنظيف الاجهزة الامنية والقوات المسلحة الوطنية من حالات الاختراقات وتعدد الولاءات ، خاصة في محافظة نينوى .
- تطالب المنظمة حكومة اقليم كردستان العمل على وقف الاعتداءات على المسيحيين وغيرهم من الاقليات ، في المقرات الحزبية الكردية في مناطق سهل نينوى ، ومنع ممارسات الاعتقال او الحجز التي تجري خارج اطار القضاء .
- ضمان اجراء انتخابات نزيهة وعادلة في مناطق الاقليات دون استخدام العنف أو التهديد والعمل على اتخاذ اجراءات وتدابير لمنع التزوير بمشاركة رقابة دولية باشراف الامم المتحدة.
- معالجة التغيير الديموغرافي وايقاف كافة القرارات السابقة والمجفة بحق هذه الاقليات ، والتي كانت بقصد التغيير والتهميش والغاء هويات هذه المدن والقصبات ، وذلك من خلال تأسيس أو تشكيل مجالس المدن من ابناء هذه الاقليات لتكون هي من تقرر مصيرها.